

مادة (دل ل) وما يرادفها في (دلائل الإعجاز) للجرجاني

دكتور / ماجد شتيوي القرينات

علم الدلالة هو واحد من فروع علم اللغة، أو اللسانيات. أطلق على هذا العلم أسماء في الإنجليزية لعل أشهرها الآن مصطلح (Semantics) ١. ثم تبلور هذا المصطلح على يد بريال في صورته الفرنسية (Semantique) في نهايات القرن التاسع عشر عام ألف وثمانمائة وثلاث وثمانين للتعبير عن علم الأصوات الذي يعنى بدراسة الأصوات اللغوية ٢.

وقد ارتبط هذا لعلم بادئ ذي بدء بالفلسفة و المنطق أكثر من ارتباطه بأي فرع من فروع المعرفة الإنسانية الأخرى. و لم يُعن علم اللغة بهذا الفرع العناية اللازمة بل كان يهمل في دراسات معظم اللسانيين الغربيين ؛ فبلومفيلد يرى أن دراسة المعنى أضعف نقطة في الدراسات، فقد كان يركز على المادة التي يمكن ملاحظتها وتجربتها وقياسها، بل إنه: "يرى أن دراسة المعنى المعجمي خارج المجال الواقعي لعلم اللغة" ٣.

وأرى أن من الحيف أن يقال: إن بلومفيلد لم يكن يرى أهمية هذا الفرع من فروع علم اللغة، فعدم بحثه في هذا الجانب لا يعني بالضرورة أن بلومفيلد يعتقد أن لا أهمية لعلم الدلالة، ولكن بلومفيلد سار في دراسته لعلم اللغة وفق منهج المدرسة السلوكية، وهذا المنهج لا يؤمن إلا بدراسة السلوك الظاهر الذي يقوم به الكائن الحي ويمكن ملاحظته، بينما المعنى و الوصول إليه مسألة باطنية ذات علاقة بالعمليات العقلية التي يعسر على الباحث إخضاعها للملاحظة و التجريب ؛ فبلومفيلد كان معذورا في عدم بحثه للمعنى إذا ما حوكم وفق المنهج الذي تبناه.

١ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٣، ص ١١.

٢ علم الدلالة العربي، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٥، ص ٦.

٣ علم الدلالة، مرجع سابق، أحمد مختار عمر، ص ٢٤.

و لم يقم تشومسكي المكون الدلالي في النظرية التوليدية التحويلية إلا في مستوى متأخر من مستويات هذه النظرية ١. و لعل الملاحظات التي أبداهها معاصروه من علم اللغة حول نظريته هي التي جعلته يعدل في محتوى هذه النظرية حتى شملت المكون الدلالي. بل إن هذا المكون ظل فجا على الرغم من إدخاله إلى النظرية عام ١٩٦٥ إذ لم يكن يعنى إلا بدراسة البنية العميقة وحسب حتى قام بتعديل نظريته بما يسمى بالمنهج النحوي الدلالي عام ١٩٧٦ وهنا أصبح تحليل البنية التركيبية دلاليا - ذا خطر عظيم في النظرية التوليدية.

الدلالة والمعنى:

يعرف بعضهم علم الدلالة بأنه: "دراسة المعنى أو العلم الذي يدرس المعنى" ٢. و تعددت تسميات الباحثين لمؤلفاتهم في هذا الفرع، فبعضهم يطلق عليه علم المعنى كما هو عند أوغدن و ريتشاردز اللذين أسماها كتابهما معنى المعنى (the meaning of meaning)، و كذا بريال الذي أطلق على كتابه (Studies in the science of meaning) إشارة منه إلى أنه علم المعنى. و آخرون يطلقون عليه علم الدلالة كما هو عند بالمر و بييرجيرو مثلا. و اضطرب بعض الباحثين في تحديد مصطلح واحد من هذين المصطلحين؛ فالدكتور محمد علي الخولي يسمي كتابه علم الدلالة (علم المعنى) و يجعل علم المعنى مرادفا لعلم الدلالة يقول: "لاحظ أن المرادف لعلم الدلالة هو علم المعنى" ٣. ثم يضع عنوانا فرعيا اسمه (المعنى و الدلالة) يبحث فيه حقيقة ما تدل عليه هاتين الكلمتين، و يتعامل معهما كأنهما شيء واحد ٤. و لكن إذا تصفحنا كتاب الخولي وجناه يفرد فصلا بعنوان (مفهوم الدلالة) ٥، ثم يفرد فصلا آخر بعنوان (مفهوم المعنى) ٦ و يناقش تحت كل فصل من هذين الفصلين موضوعات متباينة عن

^١ اللسانيات: المجال و الوظيفة و المنهج، د سمير استيتية، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥، ص ١٨٤.

^٢ علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص ١١.

^٣ علم الدلالة (علم المعنى)، د محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر، صويلح - الأردن، ط١، ٢٠٠١، ص ١٣.

^٤ ينظر المرجع السابق، ص ٢٥.

^٥ ينظر المرجع السابق ص ٣٧ - ص ٥٦.

^٦ ينظر المرجع السابق ص ٦٤ - ص ٨٤.

الأخر حتى إن الناظر في الكتاب ليحكم أن المعنى و ما يتعلق به مصطلح آخر غير الدلالة وما يتعلق به. و ليس اعتراض البحث على أي المصطلحين ينبغي أن يستخدمه الدكتور الخولي لكن الاعتراض على المنهج ؛ فمرة يجعل المعنى مرادفاً للدلالة، وأخرى يجعل الدلالة شيئاً و المعنى شيئاً آخر.

و أما فيرث ففي معرض حديثه عن السياق context كان يستعمل المعنى

meaning أكثر من استعماله لمصطلح الدلالة Semantic ١

ويقول ستيفن أولمان: " و لقد تعرضت الكلمة و وظائفها للبحث الدقيق... تعرف كلها الآن بوجه عام — و إن لم يكن باطراد — بعلم المعنى أو السيمانتيك "٢. ويفهم من كلامه أن المعنى و الدلالة وجهان لعملة واحدة. و مما تجدر الإشارة إليه أن له كتاباً آخر اسمه (علم المعنى).

ويقول الدكتور كمال بشر: " فعلم المعنى أو علم الدلالة — كما يسميه بعض الباحثين — علم حديث في بلادنا "٣. فهو يقرر أن الباحثين يستعملون المصطلحين للدلالة على هذا الفرع من فروع علم اللغة مشيراً إلى أن هذا العلم بمناهجه الحديثة علم حديث الولادة.

و لعل الذين أطلقوا على هذا الفرع من الدراسات اللسانية مصطلح " علم المعنى " نظروا إلى الموضوع الذي يتناوله ألا و هو دراسة المعنى عموماً. بينما الذين أطلقوا عليه علم الدلالة نظروا إليه على أنه علاقة بين الدال و المدلول متأثرين بمصطلحات فرديناند دي سوسير.

و لا يعترض الدكتور صبري إبراهيم السيد، على إطلاق أي من المصطلحين على هذا العلم غير أنه يقول: " مصطلح المعنى (meaning) هو بالطبع أكثر إفا لنا "٤.

١ علم الدلالة، د أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص ٧٣.

٢ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة الدكتور كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥، ص ١٣.

٣ دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، مرجع سابق، مقدمة المترجم ص ٦.

٤ علم الدلالة — إطار جديد —، ق. ر. بالمر، ترجمة د صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٥، مقدمة المترجم ص ١٢.

وربما يكون مصطلح المعنى أكثر إفا لنا فهو مصطلح عريق في تراثنا العربي غير أن هذا اللفظ يحتمل معاني عديدة ؛ لذا فإن البحث يرى أن علم الدلالة خير مصطلح يمكن أن يطلق على هذا العلم.

ويقول الدكتور عبدالكريم مجاهد: " كان الاهتمام بدلالة الألفاظ من أجل دراسة المعنى" ١.

ويقوم من عبارته هذه أن الدلالة ليست هي المعنى بل هي السبيل لفهم المعنى. ويقول في موطن آخر من الكتاب نفسه: " و أما الغربيون فتتضوي قضايا اللفظ والمعنى عندهم تحت اسم Semantics علم الدلالة أو علم المعنى " ٢. و كأنه يريد أن يقول: إن هذا العلم موضوعه عند علماء العربية قديما تحت ما يسمى بقضايا اللفظ والمعنى، بينما عند المحدثين بحثت هذه العلاقة بين اللفظ و المعنى تحت ما يسمى علم الدلالة أو علم المعنى.

و لا شك أن علماء العربية بحثوا كثيرا من قضايا علم الدلالة سواء أكان ذلك عند اللغويين أم عند البلاغيين و النقاد.

و يقف جون لايونز عند الفرق بين المعنى و الدلالة مبينا أنهما مختلفان ؛ فهو يرى أن المعنى ناجم عن العلاقات اللغوية بين الكلمات في السياق اللغوي، بينما الدلالة تعني علاقة الكلمة بالعالم الخارجي، و لكنه في الوقت نفسه يرى أن هناك علاقة عكسية بين المعنى و الدلالة، فكلما اتسعت الدلالة صغر المعنى ؛ فكلما حيوان واسعة الدلالة، و بالتالي فإن معناها صغير؛ لأنها تشمل الكلاب و السباع و البقر و غيرها مما لا يعقل، على حين نجد كلمة (كلب) ضيقة الدلالة ؛ لذلك فإن معناها أكثر تحديدا، فهي تطلق على ذلك الحيوان المعروف لا على غيره ٣. و لكن هذا الرأي يعارضه الكثيرون من اللغويين الذين يؤمنون أن الدلالة مرادفة للمعنى، فيطلقون كلا منهما على الآخر.

^١ الدلالة اللغوية عند العرب، د عبدالكريم مجاهد، دن، ١٩٨٥، ص ٩.

^٢ الدلالة اللغوية عند العرب، د عبد الكريم مجاهد، مرجع سابق، ص ١١.

^٣ اللغة و المعنى و السياق، جون لاينز، ترجمة د عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١،

و سيقف البحث عند المفردات التي استعملها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز المتعلقة بمادة (د ل ل) أو ما يرادفها مبينا المعاني التي تحملها سواء أكانت هذه المعاني لغوية أم اصطلاحية. و قد استعمل البحث منها إحصائيا لحصر هذه المفردات، ثم تحليلها مستعينا بالمنهج التحليلي. (ينظر الشكل الآتي)

الكلمة	عدد التكرار	الكلمة	عدد التكرار
دلّ ١	٤٧	عنى	١٠
استدل	٢	معنى	٣٨٢
دلالة ٢	٣١	قصّد	١٩
دليل	٣٥	قصّد	٣٠
دال	٣٦	مقصود	١٧
مدلول	٥	أراد	٩٨
استدلال	٦	مراد	٧٥
فسّر	٤	أولّ ٣	Ø
تفسير	٥١	تأويل	١٠

يتبين من الجدول السابق النتائج الآتية:

١. إن لفظ (معنى) قد تكرر أكثر منه غيره في الكتاب، و هذا يدل على أن كلمة (معنى) كانت أكثر إيفا عند الجرجاني من غيرها.
٢. استعملت الصيغة الاسمية من هذه المادة أكثر من استعمال الصيغة الفعلية، على خلاف مادة دلّ فإن الصيغة الفعلية منها كانت أكثر استعمالا في الكتاب. وهذا يعني أن الجرجاني يميل إلى استعمال (معنى) بدلا من الدلالة، و (دل) بدلا من عنى.

٣. إن استعمال مشتقات مادة (د ل ل) أكثر انتشارا من المواد اللغوية الأخرى ذات العلاقة ؛ إذ نجده يستعمل (دل و دال و مدلول و دليل و دلالة

^١ الأفعال الواردة في الجدول آثرت كتابتها بصيغة الماضي و إن ورد بعضها بصيغة المضارع.
^٢ وردت الصيغ الاسمية حيناً بالنكرة و أحيانا بالتعريف، فـ (الدلالة) مثلا وردت هكذا: الدلالة، دلالة، دلالتة، دلالتها (و كذا مراد و مراده و غيرها من الصيغ الاسمية فأثرت أن أكتبها بالتكثير لأنه الأصل.
^٣ لم يرد الفعل أولّ لا ماضيا و لا مضارعا و لا أمرا.

واستدلال، واستدل)، بينما لا نجد هذا الانتشار لمشتقات المواد اللغوية الأخرى ذات العلاقة. ولعل هذا يدل على مطواعة هذا الجذر للاشتقاق من جانب، كما أنه يرتبط باستعمال هذه المادة و لا سيما (الدليل و الاستدلال) في علم المنطق الذي كان جزءا مهما من ثقافة العلماء في عصر الجرجاني من جانب آخر، إضافة إلى استعمال هذه الألفاظ في الفكر الإسلامي في هاتيك المرحلة الزمنية؛ إذ كانت هذه الألفاظ مما يستعمل كثيرا في المناظرات العقديّة إثباتا لرأي المناظر أو دحضا لرأي خصمه.

٤. و أما مادة (قصد) فهي أقل نسبيا من مادة (دلل) و (عني)؛ ولعل ذلك عائد إلى أن مادة (أراد) دالة على معناها و مرادفة لها في جل الاستعمالات اللغوية لهذه المادة.

٥. و نقل مادة (أول) في هذا الكتاب، و ربما يعود ذلك إلى أنها مادة ارتبطت بالعلوم الدنيّة بالمعنى الخاص و لا سيما القرآن الكريم و تفسيره أكثر من ارتباطها بعلوم اللغة.

مادة (دلل):

جاء في مقاييس اللغة: "الدال و اللام أصلان، أحدهما إبانة الشيء، بأمانة تتعلمها، والآخر اضطراب الشيء. فالأول قولهم: دللت فلانا على الطريق، والدليل الغمارة على الشيء، و هو بين الدلالة، والدلالة^١ .

وفي القاموس: "دله عليه دلالة ويتلث ودلولة فاندل سدده إليه والدليل كخيفى الدلالة أو علم الدليل بها ورسوخه"^٢ .

و في المفردات في غريب القرآن: "الدلالة ما يتوصل به إلى معرفة الشيء، كدلالة الألفاظ على المعنى ودلالة الإشارات، والرموز، والكتابة، والعقود في الحساب"^٣ .

^١ مقاييس اللغة، ابن فارس، تحق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٩٢ هـ، ص ٢٥٩ / ٢ - ٢٦٠.

^٢ القاموس المحيط، الفيروز أبادي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣، مادة دل.

^٣ المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحق أحمد خلف الله، القاهرة، د.ت ص ٢٤٦ - ٢٤٧.

وجاء في لسان العرب: "ودلّه على الشيء يدلُّه دلاً ودلالةً فاندلّ، ودلّته فاندلّ، والدليل: ما يُستدلُّ به. والدليل: الدالُّ. وقد دلّه على الطريق يدلُّه دلالة ودلالة، والجمع أدلّة وأدلاء، والاسم الدلالة والدلالة، بالكسر والفتح".^١

وأما في الاصطلاح فيعرفها التهانوي بقوله: "أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، و الشيء الأول يسمى دالا، و الآخر يسمى مدلولاً، والمطلوب بالشيئين ما يعم اللفظ و غيره".^٢ و واضح من هذا التعريف أن الدلالة تشمل الدلالات اللفظية و غير اللفظية كالرموز و الإشارات.

واستعمل الجرجاني الفعل دل لمعان، هي:

- دل أي صار دليلاً و أمارة على الشيء أو قدم دليلاً: يقول: "فكيف كانت الفصاحة من صفات اللفظ البتة وكيف امتنع أن يوصف بها المعنى فيقال معنى فصيح وكلام فصيح المعنى قيل إنما اختصت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته من حيث كانت عبارة عن كون اللفظ على وصف إذا كان عليه دل على المزية التي نحن في حديثها"^٣.

فواضح أن الجرجاني استعمل دلّ بمعنى الدليل و الأمانة على صفة الفصاحة في اللفظ.

ومنه قوله: "قولنا إن معنى كثير رماد القدر يدل على معنى تفسيره الذي هو كثير القرى لأمرين أحدهما أنك لا تفسر الشرجب حتى يكون معناه مجهولاً عند السامع ومحال أن يكون للمجهول دلالة والثاني أن المعنى في تفسيرنا الشرجب بالطويل أن نعلم السامع أن معناه هو معنى الطويل بعينه"^٤.

^١ لسان العرب، ابن منظور، بيروت، دار صادر، دت، دن، مادة دل.

^٢ كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، تحق د لطفي عبد البديع، بيروت، ١٩٧٥، ص ٢ /٢٨٤. و ينظر: التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحق إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، دت، ص ١٣٩.

^٣ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحق د محمد التتحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٥، ص ٦٤.

^٤ المصدر السابق ص ٣٢٤.

فهو يريد أن كثرة الرماد دليل على كثرة قرى الأضياف.
 كذلك قوله: " تفسير هذا أن ليس المعنى إذا قلنا إن الكناية أبلغ من التصريح أنك لما كنيته عن المعنى زدت في ذاته بل المعنى أنك زدت في إثباته فجعلته أبلغ وأكد وأشد فليست المزية في قولهم جم الرماد أنه دل على قرى أكثر بل المعنى أنك أثبت له القرى الكثير من وجه وهو أبلغ وأوجبته إيجابا " ١.
 أي ليس الصفة التي أثبتتها له من قرى للأضياف دليلا تقدمه على هذا المعنى وحسب.

ومن هذا المعنى قوله أيضا : " كمثل أن يحذف خبر المبتدأ أو المبتدأ إذا دل الدليل عليه إلى سائر ما إذا حذف كان في حكم المنطوق به " ٢.
 و من ذلك قوله: " وإنه ليؤمنك من أن تغالط في دعواك وتدافع عن مغزأك ويربأ بك عن أن تستبين هدى ثم لا تهتدي إليه وتدل بعرفان ثم لا تستطيع أن تدل عليه وأن تكون عالما في ظاهر مقلد ومستبيننا في صورة شاك " ٣.
 فقول الجرجاني: نذل عليه أي تقدم دليلا على دعواك. و هذه الدعوى هي الهدى الذي تبين لك.

- يؤدي معناه: كقوله: " ثم إن العجب في أن هذا التعريض الذي ذكرت لك لا يحصل من دون (إنما) فلو قلت يتذكر أولو الألباب لم يدل على ما دل عليه في الآية " ٤.
 ذكر هذا الكلام في معرض حديثه عن المعنى الذي تؤديه العبارة عندما ترد في أسلوب حصر كما في الآية الكريمة: " إنما يتذكر أولو الألباب " ٥. فالجرجاني يبين أن المعنى الذي تؤديه: إنما يتذكر أولو الألباب يختلف عن المعنى الذي تؤديه: يتذكر أولو الألباب. دون استعمال أداة الحصر إنما.

ومن شواهد مجيء دل بمعنى: يؤدي معناه قوله أيضا: " فإن قال قائل إن المزية من أجل أن المساواة تعلم في رأيت أسدا من طريق المعنى وفي رأيت رجلا

^١ المصدر السابق ص ٦٩.

^٢ المصدر السابق ص ٢٣٢.

^٣ المصدر السابق ص ٥١.

^٤ المصدر السابق ٢٧٠.

^٥ الرعد ١٩.

مساويا للأسد من طريق اللفظ قيل قد قلنا فيما تقدم إنه محال أن يتغير حال المعنى في نفسه بأن يكنى عنه بمعنى آخر وأنه لا يتصور أن يتغير معنى طول القامة بأن يكنى عنه بطول النجاد ومعنى كثرة القرى بأن يكنى عنه بكثرة الرماد وكما أن ذلك لا يتصور فكذلك لا يتصور أن يتغير معنى مساواة الرجل الأسد في الشجاعة بأن يكنى عن ذلك ويدل عليه بأن تجعله أسداً^١

-عَيْتِه و مَيِّزَه من غيره: من ذلك قوله: "والنكرة لا تدل على عين شيء فيسأل بها عنه فإن قلت: أرجل طويل جاعك أم قصير كان السؤال عن أن الجاني من جنس طوال الرجال أم قصارهم"^٢. فالمعنى الذي تؤديه (تدلّ) هو التعيين، ودليل ذلك أن الاستفهام بالهمزة و أم يفيد تعيين أحد الشئيين. فالسائل يعلم يقيناً أن المسؤول عنه يتصف بإحدى هاتين الصفتين الطول و القصر، فأراد من المسؤول أن يعين أو يحدد الصفة التي عليها المسؤول عنه: أهو طويل أم قصير.

و من هذا المعنى قوله مبيناً أن المعاني أسبق في الوجود من الألفاظ: "وليت شعري هل كانت الألفاظ إلا من أجل المعاني؟ وهل هي إلا خدم لها ومصرفة على حكمها أو ليست هي سمات لها وأوضاعاً قد وضعت لتدل عليها"^٣.

فالمعنى هنا أن الألفاظ وضعت لتعين المعاني و تميزها بعضها من بعض؛ إذ إن المعاني كثيرة و متباينة، فلا بد من وجود الألفاظ التي تعين كل معنى من هذه المعاني و تميزه من غيره.

و أما الفعل استدل فقد جاء في دلائل الأعجاز بصيغة المضارع ليس إلا،

وكان يحمل معنى واحداً فقط هو:

- يتخذ دليلاً و أمارة على الشيء: كقوله: "فقد زال الشك و ارتفع في أن طريق العلم بما يراد إثباته والخبر به في هذه الأجناس الثلاثة التي هي الكناية والاستعارة والتمثيل المعقول دون اللفظ من حيث يكون القصد بالإثبات فيها إلى معنى ليس هو معنى اللفظ ولكنه معنى يستدل بمعنى اللفظ عليه ويستنبط منه"^٤.

^١ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مصدر سابق، ص ٣٢٦.

^٢ المصدر السابق ١١٩.

^٣ المصدر السابق ص ٣٠٨.

^٤ المصدر السابق ص ٣٢٢.

فهو يريد أن يقول: إن الكناية و الاستعارة و التمثيل ليست ألفاظها هي التي تحمل المعنى بل تتخذ دليلا وأمارة يدلنا على المعنى المقصود الذي تعبر عنه الكناية أو الاستعارة أو التمثيل.

وكقوله في معرض تعليقه على قول الشاعر:

وصاعقة من نصله تنكفي بها على رؤس الأقران خمس سحائب

" عنى بخمس السحائب أنامله ولكنه لم يأت بهذه الاستعارة دفعة ولم يرمها إليك بغتة بل ذكر ما ينبىء عنها ويستدل به عليها فذكر أن هناك صاعقة، وقال من نصله فبين أن تلك الصاعقة من نصل سيفه ثم قال على رؤس الأقران ثم قال خمس سحائب" ١ .
إذا الصاعقة و النصل و خمس السحائب اتخذت دليلا على المعنى الذي يود الشاعر تقديمه ألا و هو قوته العظيمة في منازلة الفرسان الشجعان في ساح الوغى.

و ترد كلمة (دلالة) في دلائل الإعجاز تحمل المعاني الآتية:

- الإبانة و الإفصاح: كقوله: " وإذا ثبت أنه لا معنى لقولنا كثرة المعنى مع قلة اللفظ غير أن المتكلم يتوصل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد لو أنه أراد الدلالة عليها باللفظ لاحتاج إلى لفظ كثير " ٢ .

فدلالة المعنى هنا في كلام الجرجاني تعني إفصاح المعنى و إبانته عن معنى آخر يتوصل إليه من المعنى الأول المفهوم من ظاهر اللفظ. و كذا قوله: لو أنه أراد الدلالة عليها أي الإفصاح عنها و إبانته باستعمال الألفاظ التي تجليها.

- الأمانة و الدليل، كقوله: - في معرض حديثه عن قوله تعالى " قالوا أنت فعلت هذا بالهتتا يا إبراهيم " - ٣ " فإن قلت : أو ليس إذا قال: أفعلت فهو يريد أيضا أن يقرره بأن الفعل كان منه لا بأنه كان على الجملة، فأى فرق بين الحاليين ؟ فإنه إذا قال: أفعلت فهو يقرره بالفعل من غير أن يردده بينه وبين غيره، وكان كلامه كلام من يوهم أنه لا يدري أن ذلك الفعل كان على الحقيقة. وإذا قال: أنت فعلت كان قد ردد الفعل بينه وبين غيره ولم يكن منه في نفي الفعل تردد ولم يكن كلامه كلام من يوهم أنه لا

^١ المصدر السابق ص ٢٣٠.

^٢ المصدر السابق ص ٣٣٦.

^٣ الأنبياء ٦٢.

يدري أكان الفعل أم لم يكن بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار إليه كما رأيت في الآية " ١.

فـ (دلالة) هنا تعني أمارة على الشيء. وهذا المعنى لم يذكره صاحب اللسان لكلمة الدلالة، لكنه معنى فرضه السياق المقالي الذي ورد فيه ؛ فلا يستقيم المعنى لو حمل لفظ (دلالة) على غير هذا المعنى الذي أثبتته البحث له.

وفي هذا المعنى أيضا استعملت الدلالة في قوله - في معرض حديثه عن قول

الشاعر:

فإن تعافوا العدل والإيمان فإن في أيماننا نيرانا

_: " يريد أن في أيماننا سيوفا نضربكم بها ولولا قوله أولا فإن تعافوا العدل والإيمان وأن في ذلك دلالة على أن جوابه أنهم يحاربون ويقسرون على الطاعة بالسيف ثم قوله فإن في أيماننا لما عقل مراده ولما جاز أن يستعير النيران للسيوف" ٢. فالدلالة هنا بمعنى الأمارة و الدليل. وهذا المعنى حمله الفعل (دل) فيما مضى في هذا البحث ٣ و لا غرابة في ذلك ما دامت المادة واحدة.

- ما يدلّ عليه الشيء، كقوله: " أن ليس الغرض بنظم الكلم أن توالى ألفاظها في النطق بل أن تتناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل" ٤. فدلالاتها هنا تعني ما تدلّ عليه.

ومن هذا المعنى قوله: " أنتصور أن تكون معتبرا مفكرا في حال اللفظ مع اللفظ متى تضعه بجنبه أو قبله وأن تقول هذه اللفظة إنما صلحت هاهنا لكونها على صفة كذا أم لا يعقل إلا أن تقول صلحت هاهنا لأن معناها كذا ولدلالاتها على كذا" ٥. فكلمة دلالة اجتمعت في هذا النص مع كلمة معنى، و لعل هاتين الكلمتين أعني: دلالة ومعنى إذا اجتمعتا دلت كل واحدة منهما على معنى غير المعنى الذي

^١ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص ٢٠١.

^٢ المصدر السابق ص ٢٣١.

^٣ ينظر ص ٣ من هذا البحث.

^٤ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مرجع سابق، ص ٦٢.

^٥ المصدر السابق، ص ٥٨.

تحمله أختها، فإن تفرقتا أي لم تأتيا في نص واحد أو سياق واحد فقد تدلان على معنى واحد على أنهما لفظان مترادفان، وقد تدلان على معنيين مختلفين.

وكذا في قوله: "ومن ذهب مذهباً يقتضي أن لا يكون الخبر معنى في نفس المتكلم ولكن يكون وصفاً للفظ من أجل دلالاته على وجود المعنى من الشيء أو فيه أو انتفاء وجوده عنه"^١.

ومن هذا المعنى قوله: "إنما يتصور أن يكون لمعنى أسرع فهما منه لمعنى آخر إذا كان ذلك مما يدرك بالفكر وإذا كان مما يتجدد له العلم به عند سماعه للكلام وذلك محال في دلالات الألفاظ اللغوية لأن طريق معرفتها التوقيف والتقدم بالتعريف، وإذا كان ذلك كذلك علم علم الضرورة أن مصرف ذلك إلى دلالات المعاني على المعاني وأنهم أرادوا أن من شرط البلاغة أن يكون المعنى الأول الذي تجعله دليلاً على المعنى الثاني ووسيطاً بينك وبينه متمكناً في دلالاته مستقلاً بوساطته يسفر بينك وبينه أحسن سفارة ويشير لك إليه أبين إشارة حتى يخيل إليك أنك فهمته من حاقّ اللفظ وذلك لقلّة الكلفة فيه عليك وسرعة وصوله إليك فكان من الكناية مثل قوله "^٢.

- مرادفة لكلمة معنى، كقوله: "ولو فرضنا أن تتخلع من هذه الألفاظ التي هي لغات دلالتها لما كان شيء منها أحق بالتقديم من شيء ولا يتصور أن يجب فيها ترتيب ونظم"^٣.

فدلالتها هنا بمعنى معناها الذي تحمله أو تعبر عنه.

و أما لفظ (الدليل) فيأتي للمعاني الآتية:

- ما يستدل به، وهذا المعنى لهذه المفردة هو معنى لغوي ذكرته معاجم اللغة. وقد جاء في دلائل الإعجاز بهذا المعنى في جل نصوصه، منها قوله: "واعلم أنك إذا فتشت أصحاب اللفظ عما في نفوسهم وجدتهم قد توهموا في الخبر أنه صفة للفظ وأن المعنى في كونه إثباتاً أنه لفظ يدل على وجود المعنى من الشيء أو فيه وفي كونه نفيًا أنه لفظ يدل على عدمه وانتفائه عن الشيء وهو شيء قد لزمهم وسرى في عروقهم وامتزج بطباعهم حتى صار الظن بأكثرهم

^١ المصدر السابق، ص ٣٨٥.

^٢ المصدر السابق ص ٢٠٧.

^٣ المصدر السابق، ص ٥٦.

أن القول لا ينجع فيهم والدليل على بطلان ما اعتقدوه أنه محال أن يكون اللفظ قد نصب دليلاً على شيء ثم لا يحصل منه العلم بذلك الشيء " ١. فقد وردت الدليل في النص السابق مرتين مرة معرفة، و مرة نكرة، و هي في الحالتين تحمل معنى واحدا هو ما يستدل به.

وبهذا المعنى جاءت هذه اللفظة في قوله: " وذاك أن الألفاظ أدلة على المعاني وليس للدليل إلا أن يعلمك الشيء على ما يكون عليه " ٢.

ففي النص السابق و ردت لفظة الدليل مرتين مرة بصيغة المفرد، و مرة بصيغة الجمع، و هي تعني ما يستدل به، بل بين الجرجاني الوظيفة التي يؤديها الدليل، ألا وهي: أنه يخبرك الشيء على أي صفة يكون.

وتأتي بمعنى مدلول، كقوله: " أما الكناية فإن السبب في أن كان للإثبات بها مزية لا تكون للتصريح أن كل عاقل يعلم إذا رجع إلى نفسه أن إثبات الصفة بإثبات دليلها " ٣.

أي بإثبات مدلولها أي ما دلت عليه.

و أما (دال) فتأتي لمعنى هو:

- ما يدل عليه اللفظ من معنى، كقوله: " إن الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها فإذا وجب لمعنى أن يكون أولاً في النفس وجب اللفظ الدال عليه أن يكون مثله أولاً في النطق " ٤.

فالجرجاني استعمل لفظ الدال استعمالاً اصطلاحياً كما يستعمله المحدثون من علماء الدلالة، إذ عدّ اللفظ دالاً والمعنى مدلولاً عليه.

وكذلك قوله: " فإن قيل إذا كان اللفظ بمعزل عن المزية التي تنازعنا فيها وكانت مقصورة على المعنى فكيف كانت الفصاحة من صفات اللفظ ألبتة ؟ وكيف امتنع أن يوصف بها المعنى فيقال معنى فصيح وكلام فصيح المعنى ؟ قيل إنما اختصت الفصاحة باللفظ وكانت من صفته من حيث كانت عبارة عن كون اللفظ على

^١ المصدر السابق ص ٣٨٤.

^٢ المصدر السابق ص ٣٤٦.

^٣ المصدر السابق ص ٧٠.

^٤ المصدر السابق ص ٥٨.

وصف إذا كان عليه دل على المزية التي نحن في حديثها وإذا كانت لكون اللفظ دالا استحال أن يوصف بها المعنى كما يستحيل أن يوصف المعنى بأنه دال "١.

وأما (مدلول) فجاءت في كتاب الجرجاني لمعان هي:

- الحكم بوجود المعنى أو عدمه، كقوله - في معرض حديثه عن الخبر أهو اللفظ أم المعنى الذي يدل عليه؟ - : "وجب أن يعلم أن مدلول اللفظ ليس هو وجود المعنى أو عدمه ولكن الحكم بوجود المعنى أو عدمه وأن ذلك أي الحكم بوجود المعنى أو عدمه حقيقة الخبر إلا أنه إذا كان بوجود المعنى من الشيء أو فيه يسمى إثباتا وإذا كان بعدم المعنى وانتقائه عن الشيء يسمى نفيًا "٢.

فقد بين الجرجاني أن الخبر في الجملة الاسمية ليس هو ما يدل عليه اللفظ من معنى بل هو الحكم بوجود هذا المعنى أو عدم وجوده.

- المعاني التي تدل عليها الألفاظ المفردة أو المركبة أي الجمل، كقوله: "تقرير لذلك بعبارة أخرى لا يتصور أن تفتقر المعاني المدلول عليها بالجمل المؤلف إلى دليل يدل عليها زائد على اللفظ كيف وقد أجمع العقلاء على أن العلم بمقاصد الناس في محاوراتهم علم ضرورة ومن ذهب مذهباً يقتضي أن لا يكون الخبر معنى في نفس المتكلم ولكن يكون وصفاً للفظ من أجل دلالاته على وجود المعنى من الشيء أو فيه أو انتفاء وجوده عنه كان قد نقض منه الأصل الذي قدمناه من حيث يكون قد جعل المعنى المدلول عليه باللفظ لا يعرف إلا بدليل سوى اللفظ ذاك "٣.

فمن البين أن المدلول هنا هو ما تدل عليه الألفاظ أو الجمل، وما تدل عليه الألفاظ ليس هو شيئاً إلا المعنى، وهذا المعنى يعبر عنه لفظ (المدلول) في الموضوعين اللذين ورد فيهما لفظ المدلول في النص السابق.

وكقوله: "وما من عاقل إلا وهو يعلم ببديهة النظر أن المعلوم بغير اللفظ لا

يكون مدلول اللفظ "٤.

^١ المصدر السابق ص ٦٤.

^٢ المصدر السابق ص ٣٨٤.

^٣ المصدر السابق ص ٣٨٥.

^٤ المصدر السابق ص ٣٨٥.

فقد بين الجرجاني أن المدلول هو المعنى الذي يدل عليه اللفظ، بل لا معنى يفهم خارج مدلول اللفظ.

و كقوله: " أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول جاءني زيد راكبا وبين قوله جاءني زيد الراكب لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال راكبا كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في راكب إنه حال وإذا قال الراكب إنه صفة جارية على زيد " ١.

فمدلول العبارة هو المعنى الذي تدل عليه ألفاظها، و نلاحظ أن الجرجاني يسوي بين الحال و الصفة من حيث المعنى الذي تؤديه، و ما أظن أن الجرجاني يرى أن التركيبين (جاء زيد راكبا و جاء زيد الراكب) متساويان في المعنى تمام المساواة، إنما يحملان معنى عاما مشتركا، و هذا لا ينفي وجود دلالة خاصة لكل من (راكبا و الراكب) في التركيبين السابقين. و لو كانا متساويين لما أطلق النحاة مصطلح الحال على (راكبا) و مصطلح الصفة على (الراكب) في التركيبين السابقين و أمثالهما، فتسوية الجرجاني بين (راكبا و الراكب) هو من حيث المعنى العام الذي يفهم منهما.

و أما (الاستدلال) فقد وردت لمعنى هو:

- الطريقة التي يتوصل بها إلى النتيجة، كقوله: " أو لا ترى أنك إذا قلت هو كثير رماد القدر أو قلت طويل النجاد أو قلت في المرأة نؤوم الضحا فإنك في جميع ذلك لا تفيد غرضك الذي تعني من مجرد اللفظ ولكن يدل اللفظ على معناه الذي يوجبه ظاهره ثم يعقل السامع من ذلك المعنى على سبيل الاستدلال " ٢.

فالاستدلال هنا هو الطريقة التي يتوصل بها إلى المعاني، و هذا المعنى للفظ الاستدلال هو معنى اصطلاحي عند علماء المنطق، إذ يطلق على الطريقة التي يصل بها المستدل من المقدمات الصغرى إلى النتائج المبنية على تلك المقدمات. و العبارات التي ذكرها الجاحظ في النص السابق من مثل (نؤوم الضحى) هي كنايات عن معان يتم التوصل إليها باستعمال هذه العبارات، فمن عبارة: نؤوم الضحى يتوصل السامع أو المتلقي إلى معنى يستتر وراء هذه الألفاظ هذا المعنى هو التمتع و رغد العيش.

^١ المصدر السابق ص ٣٠٨.

^٢ المصدر السابق ص ٢٠٣.

ومن هذا المعنى قوله: " وهذا فن من الاستدلال لطيف على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب فمحال أن تكون صفة اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فإننا لا نعرف للفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس إلا دلالاته على معناه وإذا كان كذلك لزم منه العلم بأن وصفنا اللفظ بالفصاحة وصف له من جهة معناه لا من جهة نفسه وهذا ما لا يبقى لعاقل معه عذر في الشك " ١.

فالجرجاني يستعمل الاستدلال في التوصل إلى أن الفصاحة ليست للفظ في الحقيقة من حيث هو مجموعة أصوات بل لارتباط هذا اللفظ بمعنى في الذهن يدل عليه ؛ و قد استعمل ما يعرف بالسبر و التقسيم عند المناطقة ؛ فقد نفى أن تكون صفة اللفظ محسوسة ؛ لأن الناس لا يستوون في إدراك الفصاحة في اللفظ، كونها غير محسوسة، و هذا يعني أن إدراكها سيكون عن طريق الذهن، و لما كانت دلالة اللفظ على معناه تدرك بالذهن فإن الفصاحة صفة ليس للفظ من حيث هو أصوات متتابعة بل للمعنى الذي يدل عليه اللفظ.

و أما (عنى) فقد جاءت لمعان هي:

- يهَمّ، كقوله: " و لا يمنعك إن لم تعلمه بلاغة و لا يدفعك عن بيان و لا يدخل عليك شكا و لا يغلق دونك باب معرفة و لا يفضي بك إلى تحريف و تبديل و إلى الخطأ في تأويل و إلى ما يعظم فيه المعاب عليك و يطيل لسان القادح فيك و لا يعينك أن تعرف ما إذا جهلته عرضت نفسك لكل ذلك " ٢.

فواضح أن يعني هنا بمعنى يهَمّ ، وهي دلالة لغوية محضة.

و كقوله: " أن ليس هو من الفصاحة التي يعيننا أمرها في شيء " ٣

^١ المصدر السابق ص ٣٠١.

^٢ المصدر السابق ص ٩٨-٩٩.

^٣ المصدر السابق ص ٢٩٧.

و كذلك قوله: " ولا يباليون من كان القتل منه ولا يعنيه من شيء فإذا قتل وأراد مرید الإخبار بذلك فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول قتل الخارجي زيد ولا يقول قتل زيد الخارجي " ١ .

- أراد به أو قصد به، كقوله: " وهكذا السبيل إن زعم زاعم أن الوصف المعجز هو الجريان والسهولة ثم يعني بذلك سلامته من أن تلتقي فيه حروف تنقل على اللسان " ٢ .
أي ثم يقصد أو يريد بذلك سلامته من إلتقاء الحروف المتنافرة أو الثقيلة على اللسان .

وأما (معنى) فقد دلت على المعاني الآتية:

- المقصود من اللفظ مفردا أو مركبا، كقول الجرجاني: " وقوله وأنه هو أغنى وأقنى المعنى: هو الذي منه الإحياء والإماتة والإغناء والإقناء وهكذا كل موضع كان القصد فيه أن يثبت المعنى في نفسه فعلا للشيء وأن يخبر بأن من شأنه أن يكون منه أو لا يكون إلا منه " ٣ .

فالمعنى هنا الوارد في كلام الجرجاني هو مقصود اللفظ.

و كذلك قوله: " لأن تعديته (أي تعدية الفعل) تنقص الغرض وتغير المعنى ألا ترى أنك إذا قلت هو يعطي الدنانير كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها " ٤ .

- الدلالة البعيدة أو معنى المعنى التي يدل عليها المعنى الأول، كقوله: " وقولهم يدخل في الأذن بلا إذن فهذا مما لا يشك العاقل في أنه يرجع إلى دلالة المعنى على المعنى وأنه لا يتصور أن يراد به دلالة اللفظ على معناه الذي وضع له في اللغة " ٥ .

فكلمة (المعنى) المخطوط تحتها يراد بها المعنى الثاني الذي يفهم من المعنى الأول الذي دل عليه ظاهر الكلام .

^١ المصدر السابق ص ٩٧ .

^٢ المصدر السابق ص ٣٤٢ .

^٣ المصدر السابق ص ١٢٨ .

^٤ المصدر السابق ص ١٢٨ .

^٥ المصدر السابق ص ٢٠٧ .

و أما (قصد) فقد جاءت لمعنى واحد هو:

- أراد، كقوله - معلقا على قول أبي تمام:

إذا الغيث غادى نسجه خلت أنه خلت حقب حرس له وهو حائك

- " وإنما قصد أن يقول إنه يظهر في غداة يوم من حوك الغيث ونسجه بالذي ترى العيون من بدائع الأنوار وغرائب الأزهار ما يتوهم منه أن الغيث كان في فعل ذلك وفي نسجه وحوكه حقبا من الدهر " ١.

فقصد هنا في كلام الجرجاني تعني أراد.

وكذا في قوله - متحدثا عن حذف المفعول من الجملة - : "وكان الفعل قد

أبهم أمره فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه كما يكون إذا قلت قد مل فلان" ٢.

وأما (القصد) فيراد بها معان هي:

- الإرادة والمقصود، كقوله: " يتحصل وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصنعة إن لم يقدم فيه ما قدم ولم يؤخر ما أخر وبدىء بالذي تتي به أو تتي بالذي تلت به لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصنعة" ٣.

فالقصد هنا تعني في كلام الجرجاني الإرادة و المقصود.

ومن هذا المعنى قوله في معرض حديثه عن (إنما) : " إن قيل مضيت في كلامك كله على أن إنما للخبر لا يجهله المخاطب ولا يكون ذكرك له لأن تقيده إياه وإنما لنراها في كثير من الكلام والقصد بالخبر بعدها أن تعلم السامع أمرا قد غلط فيه بالحقيقة واحتاج إلى معرفته كمثل ما ذكرت في أول الفصل الثاني من قولك إنما جاعني زيد لا عمرو وتراها كذلك تدور في الكتب للكشف عن معان غير معلومة ودلالة المتعلم منها على ما لا يعلم قيل أما ما يجيء في الكلام... " ٤.

^١ المصدر السابق ص ٤٠٠.

^٢ المصدر السابق ص ١٣٠.

^٣ المصدر السابق ص ٢٧٤.

^٤ المصدر السابق ص ٢٦٧.

- يهدف إليه ويعنيه، كقوله: "أعلم أن سبيلك أولاً أن تعلم أن ليست المزية التي تثبتتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره والمبالغة التي تدعي لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها " ١ . وكذلك قوله - مشيراً إلى ما يفترق به الفعل عن الاسم - : "وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت زيد ها هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً وجعلته يزاوله ويزجيه وإن شئت أن تحس الفرق بينهما من حيث يلفظ" ٢ .

و أما (مقصود) فقد جاءت لمعنى هو :

- المراد، كقوله: "ينبغي أن ينظر إلى مقصود المخبر من خبره وما هو أهو أن يعلم السامع وجود المخبر من المخبر عنه أم أن يعلمه إثبات المعنى المخبر به للمخبر عنه" ٣ .

ومنه قوله: "فإن قيل إن المقصود إعلامه السامع وجود المعنى من المخبر عنه فإذا قال ضرب زيد كان مقصوده أن يعلم السامع وجود الضرب من زيد وليس الإثبات إلا إعلامه السامع وجود المعنى قيل له فالكافر إذا أثبت مع الله تعالى عما يقول الظالمون إليها آخر يكون قاصداً أن يعلم نعوذ بالله تعالى أن مع الله تعالى إليها آخر تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً" ٤ .

وجاء الفعل (أراد) في دلائل الإعجاز دالا على معان هي :

- قصد و عنى، كقول عبد القاهر الجرجاني في باب الكناية: "إذا كثر الطبخ في القدر كثر إحراق الحطب تحتها وإذا كثر إحراق الحطب كثر الرماد لا محالة وهكذا السبيل في كل ما كان كناية فليس من لفظ الشعر عرفت أن ابن هرمة أراد بقوله:
ولا أبتاع إلا قريبة الأجل
التمدح بأنه مضياف" ٥

١ المصدر السابق ص ٦٩ .

٢ المصدر السابق ص ١٤١ .

٣ المصدر السابق، ص ٣٨٥ .

٤ المصدر السابق، ص ٣٨٥ .

٥ المصدر السابق ص ٣١٦ .

فقول الجرجاني: أراد... التمدح أي قصده و عناه.

وكذلك قوله - وهو يتحدث عن الاستفهام عن الاسم النكرة -: "ويكون هذا منك إذا كنت علمت أنه قد أتاه أت ولكنك لم تعلم جنس ذلك الآتي فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردت أن تعرف عين الآتي فقلت أزيد جاءك أم عمرو ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى لأن تقديم الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو عن جنسه ولا ثالث وإذا كان كذلك كان محالاً أن تقدم الاسم النكرة وأنت لا تريد السؤال عن الجنس " ١ .

و جاء لفظ (المراد) لمعان هي:

- الغاية و الهدف، كقوله في النظم و تفسيره -: "واعلم أن هاهنا أسراراً ودقائق لا يمكن بيانها إلا بعد أن نعد جملة من القول في النظم وفي تفسيره والمراد منه وأي شيء هو وما محصوله ومحصول الفضيلة فيه فينبغي لنا أن نأخذ في ذكره وبيان أمره وبيان المزية التي تدعى له من أين تأتيه وكيف تعرض فيه وما أسباب ذلك وعلله وما الموجب له " ٢ .

و كذلك قوله: "ونظير هذا قوله تعالى قل الذكّرين حرم أم الأنثيين أما اشتملت عليه أرحام الأنثيين أخرج اللفظ مخرجه إذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ثم أريد معرفة عين المحرم مع أن المراد إنكار التحريم من أصله ونفي أن يكون قد حرم شيء مما ذكروا أنه محرم" ٣ .

فالمراد هنا من نص الآية الغاية والهدف من الخطاب، و يمكن أن يسمى هذا الهدف فحوى الخطاب.

ومن هذا المعنى قوله معلقاً على حذف المفعول به في قول الشاعر:

وكم نذت عني من تحامل حادث وسورة أيام حزنن إلى العظم

"الأصل لا محالة حزنن اللحم إلى العظم إلا أن في مجيئه به محذوفاً وإسقاطه له من النطق وتركه في الضمير مزية عجيبة وفائدة جليلة وذلك أن من حذق الشاعر أن يوقع المعنى في نفس السامع إيقاعاً يمنع به من أن يتوهم في بدء الأمر شيئاً غير

^١ المصدر السابق ص ١١٩ .

^٢ المصدر السابق ص ٧٦ .

^٣ المصدر السابق ص ١٠٢ .

المراد ثم ينصرف إلى المراد ومعلوم أنه لو أظهر المفعول فقال وسورة أيام حزن اللحم إلى العظم" ١.

فالمراد هنا هو الغاية والهدف الذي قصده الشاعر من حذفه للمفعول به.

و أما (فسر) فقد وردت لمعان هي:

- ذكر الظاهر الذي هو نقيض المضمرة، كقوله: " قالوا إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار وبدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى فإنها لا تعمى الأبصار فخامة وشرفا وروعة لا نجد منها شيئا في قولنا فإن الأبصار لا تعمى " ٢.

ففسر هنا أي ذكر الاسم الظاهر الذي كان قد أضمر في الكلام أي ذكر ضميره. و لم يرد هذا الفعل بالمعنى الذي ذكرت إلا في هذا النص.

- بين معناه، كقوله: " ولو حفظت صبيا شطر كتاب العين أو الجمهرة من غير أن تفسر له شيئا منه وأخذته بأن ضبط صور الألفاظ وهيئتها ويؤديها كما يؤدي أصناف أصوات الطيور لرأيته _ ولا يخطر ببال _ أن من شأنه أن يؤخر لفظا ويقدم آخر " ٣.

فالجرجاني يبين أن حفظ ما لا معنى له أمر عسير على الذهن، لأن من طبيعة الذهن أن يربط الأشياء بعلاقات ما حتى يميزها عن غيرها و يقدر على استدعائها لو طلب منه ذلك، و كون المعنى مرتبطا بالإدراك، و هذا الإدراك موطنه الذهن، فإن تجلية معنى الألفاظ يعين على حفظها.

ومن هذا المعنى قوله في معرض مناقشته لقوله تعالى: " إن في ذلك لذكرى لمن كان له قلب " إذا قال: " فأما تفسير من يفسره على أنه بمعنى من كان له عقل فإنه إنما يصح على أن يكون قد أراد الدلالة على الغرض على الجملة " ٤.

ففسره هنا أي بين معناه، و الدلالة التي يدل عليها هذا المعنى.

^١ المصدر السابق ص ١٣٩.

^٢ المصدر السابق ص ١١٣.

^٣ المصدر السابق ص ٥٦ - ٥٧.

^٤ المصدر السابق ص ٢٣٤.

و أما (التفسير) فمصطلح حمل دلالات في الإسلام غير دلالاته اللغوية، و لا سيما فيما يتعلق بالقرآن الكريم و تبيّن معاني آياته. ف " التفسير " لغة البيان، و يأتي مرادفا للتأويل، قال ابن الأعرابي التفسير والتأويل والمعنى واحد. و التفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل " ١. و لعل هذا التعريف الأخير للتفسير هو من المعاني الاصطلاحية.

و قد جاء في كتاب دلائل الإعجاز لمعان:

- بيان المعنى، كقوله في معرض حديثه عن الاستعارة المكنية: " وضرب آخر من الاستعارة وهو ما كان نحو قوله:

إذ أصبحت بيد الشمال زمامها

هذا الضرب وإن كان الناس يضمونه إلى الأول حيث يذكرون الاستعارة فليسوا سواء وذاك أنك في الأول تجعل الشيء ليس به وفي الثاني تجعل للشيء الشيء ليس له، تفسير هذا أنك إذا قلت رأيت أسدا فقد ادعيت في إنسان أنه أسد وجعلته إياه ولا يكون الإنسان أسدا وإذا قلت إذ أصبحت بيد الشمال زمامها فقد ادعيت أن للشمال يدا " ٢.

فهو يريد أن يبين أن الاستعارة المكنية أبلغ من الاستعارة التصريحية في مثل: رأيت أسدا ؛ لأن الإنسان لا يكون أسدا على الحقيقة بينما في الاستعارة المكنية تحذف المشبه به و تذكر شيئا من لوازمه، كما هو الحال في تشبيه ريح الشمال بإنسان إذ أثبت لها يدا كما هو حال الإنسان.

وبهذا المعنى ورد لفظ التفسير في قوله: " ولو كان قول القائل لك في تفسير الفصاحة إنها خصوصية في نظم الكلم وضم بعضها إلى بعض على طريق مخصوصة أو على وجوه تظهر بها الفائدة أو ما أشبه ذلك من القول المجمل كافيا في معرفتها ومغنيا في العلم بها لكفى مثله في معرفة الصناعات كلها فكان يكفي في معرفة نسج الدباج الكثير التصاوير أن تعلم أنه ترتيب للغزل على وجه مخصوص

^١ لسان العرب مادة فسر.

^٢ المصدر السابق ص ٦٧.

وضم لطافات الأبريسم بعضها إلى بعض على طرق شتى وذلك ما لا يقوله يقول به عاقل " ١ .

فتفسير الفصاحة هنا أراد به بيان معناها.

- تأويل النص، كقوله: "وينبغي أن تعلم أنهم إنما قالوا في التفسير لم يرها ولم يكذبوا فنفوا الرؤية ثم عطفوا لم يكذب عليه ليعلموك أن ليس سبيل لم يكذبها هنا سبيل ما كادوا في قوله تعالى فذبوها وما كادوا يفعلون في أنه نفي معقب على إثبات وأن ليس المعنى على أن رؤية كانت من بعد أن كادت لا تكون ولكن المعنى على أن رؤيتها لا تقارب أن تكون فضلا عن أن تكون ولو كان لم يكذب يوجب وجود الفعل لكان هذا الكلام منهم محالا" ٢ .

فقوله في التفسير تعني في التأويل ؛ فالمعنى هنا لم يفسر على ظاهره في قوله تعالى: " و ما كادوا يفعلون " ٣ ؛ لأن ظاهر معنى (ما كادوا) أنهم لم يذبوها، وواقع الأمر أنهم ذبوها، لكنهم وجدوا عننا كثيرا حتى صادفوا بقرة صفراء. وكذا قوله: "وكان أكثر كلامك في التفسير وحيث تخوض في التأويل كلام من لا يبيني الشيء على أصله ولا يأخذه من مأخذه " ٤ .

فقد ذكر التفسير بمعنى التأويل بدليل أنه أعاد المعنى مرة ثانية في النص نفسه بلفظ التأويل ؛ فالتفسير عنده هنا يعني التأويل، وليس حمل اللفظ على الظاهر كما قد يتوهم.

وكذلك في قوله - تعليقا على الآية الكريمة: " و جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا " ٥ _: " قد ترى في التفسير أن جعل يكون بمعنى سمى وعلى ذلك فلا شبهة في أن ليس المعنى على مجرد التسمية ولكن على الحقيقة التي وصفتها لك وذلك أنهم أثبتوا للملائكة صفة الإناث واعتقدوا وجودها فيهم وعن هذا الاعتقاد صدر

^١ المصدر السابق ص ٤٨ .

^٢ المصدر السابق ص ٢١٤ .

^٣ البقرة ٧١ .

^٤ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مصدر سابق ص ٩٩ .

^٥ الزخرف ١٩ .

عنهم ما صدر من الاسم أعني إطلاق اسم البنات وليس المعنى أنهم وضعوا لها لفظ الإناث ولفظ البنات من غير اعتقاد معنى وإثبات صفة هذا محال " ١ .

فالتفسير هنا بمعنى التأويل ؛ لأن (جعل) لو حمل على ظاهر معناه و هو (صير) لكان المعنى محالا ؛ لأنهم لا يملكون تحويل الملائكة إلى إناث، لكنهم قد يطلقون عليهم تسمية إناث.

- ذكر الظاهر بعد المضمّر، كقوله تعليقا على قول الشاعر:

وأرضى بها من بحر آخر إنه هو الري أن ترضى النفوس ثمادها

: " قوله إنه هو الري وذلك أن الهاء في إنه تحتل أمرين أحدهما أن تكون ضمير الأمر ويكون قوله هو ضمير أن ترضى وقد أضمر قبل الذكر على شريطة التفسير الأصل أن الأمر أن ترضى النفوس ثمادها الري " ٢ .

فالتفسير هنا أن تذكر ضمير شأن - و معلوم أن لا مرجع له قبله يفسره - ثم تذكر الجملة التي تبين مدلوله.

- اللفظ المفسّر، كقوله: " فلما رأوا اللفظ إذا فسر بلفظ مثل أن يقال في الشرحب إنه الطويل لم يجوز أن يكون في المفسّر من حيث المعنى مزية لا تكون في التفسير ظنوا أن سبيل ما نحن فيه ذلك السبيل وذلك غلط منهم " ٣ .

فالتفسير هنا هو اللفظ المفسّر، فلا يجوز أن يكون في الألفاظ التي تفسره صفة ليست في اللفظ المفسّر ؛ بمعنى أن اللفظ المفسّر ينبغي له ألا يحمل من المعاني ما هو زائد عن معنى اللفظ المفسّر .

وقوله: " وإذا كان الأمر كذلك ثبت أن الصحيح من أنه لا يجوز أن يكون لفظ المفسّر فضل من حيث المعنى على لفظ التفسير " ٤ .

- اللفظ المفسّر، كقوله: " إن التفسير يجب أن يكون كالمفسّر دعوى لا تصح لهم إلا من بعد أن ينكروا الذي بيناه من أن من شأن المعاني أن تختلف بها الصور ويدفعوه أصلا حتى يدعوا أنه لا فرق بين الكناية والتصريح وأن حال المعنى مع الاستعارة

^١ دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، مصدر سابق ص ٣٢١ .

^٢ المصدر السابق ص ٢٤٥ .

^٣ المصدر السابق ص ٣٢٣ .

^٤ المصدر السابق ص ٣١٣ .

كحاله مع ترك الاستعارة وحتى يطلبوا ما أطبق عليه العقلاء من أن المجاز يكون أبداً أبلغ من الحقيقة" ١.

- احتماله بيان المعنى أو التأويل على حد سواء، كقوله: "فإني إذا لم أقصده من أجل ذلك المكروه ولم أرده له وأردته لأعرف به مكان بلاغة وأجعله مثالا في براعة أو أحتج في تفسير كتاب وسنة... فحق هذا التلبس أن لا يعتد علي وأن لا أؤاخذ به" ٢.

فتفسير كتاب الله بعضه يكون ببيان المعنى مباشرة، و بعضه يكون بالتأويل ؛ فمعلوم رواية و دراية أن من آي القرآن الكريم ما لا يمكن حمله على الظاهر، بل لا بد فيه من التأويل.

وأما لفظ (تأويل) فقد جاء في اللسان: " وأما التأويل فهو تفعيل من أول يُؤوّل تأويلاً وثلاثيه آل يؤوّل أي رجع وعاد. وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والمعنى والتفسير واحد. قال أبو منصور: يقال ألت الشيء أوّله إذا جمعته وأصلحته فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه. وقال بعض العرب: أولّ الله عليك أمرّك أي جمعه، وإذا دعوا عليه قالوا: لا أولّ الله عليك شملك. ويقال في الدعاء للمضلل: أولّ الله عليك أي ردّ عليك ضالتك وجمّعها لك. ويقال: تأوّلت في فلان الأجر إذا تحرّيته وطلبتّه. الليث: التأوّل والتأويل تفسير الكلام الذي تختلف معانيه ولا يصح إلا ببيان غير لفظه" ٣

وجاء في مادة (فسر): " والتأويل: ردّ أحد المحتملين إلى ما يطابق الظاهر" ٤. ولعل هذا المعنى هو المعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ.

وقد ورد لفظ (التأويل) في دلائل الإعجاز لمعان هي:

- رد أحد المحتملين ليطابق الظاهر، كقوله: " فليس يتجه أن يكون الابن صفة ثم يلحقه الإنكار مع ذلك إلا على تأويل غامض وهو أن يقال إن الغرض الدلالة على أن اليهود

^١ المصدر السابق ص ٣١٣.

^٢ المصدر السابق ص ٤٠.

^٣ لسان العرب، ابن منظور، مادة أول.

^٤ لسان العرب، ابن منظور، مادة فسر.

قد كان بلغ من جهلهم ورسوخهم في هذا الشرك أنهم كانوا يذكرون عزيزا هذا الذكر" ١.

جاء هذا الكلام تعليقا على قوله تعالى: "وقالت اليهود عزيز ابن الله". والجرجاني يبين أن النفي يكون للخبر لا للصفة، فالأصل أن تكون (ابن) في الآية خبرا، ويكون حتى يتجه المعنى على نفي هذه المقولة التي يردها اليهود، ولكن إذا أعربت (ابن) صفة، فإن النفي لا يكون موجها إليها إلا على تأويل بعيد، هو أن اليهود يذكرون (عزيز) هذا الذكر.

ومنه قوله: "ولا يدفعك عن بيان ولا يدخل عليك شكا ولا يغلق دونك باب معرفة ولا يفضي بك إلى تحريف وتبديل وإلى الخطأ في تأويل" ٢.

ومنه قوله: "فليس أحدهم بأن إعراب الفاعل يحتاجون فيه إلى حدة ذهن وقوة خاطر إنما الذي تقع الحاجة فيه إلى ذلك العلم بما يوجب الفاعلية للشيء إذا كان إيجابها من طريق المجاز كقوله تعالى فما ربحت تجارتهم وكقول الفرزدق سقتها خروق في المسامع وأشبه ذلك مما يجعل الشيء فاعلا على تأويل يدق ومن طريق تطف" ٣.

ولم أجد لفظ التأويل يستعمل في دلائل الإعجاز بغير هذا المعنى الذي ذكرت. ويلحظ مما سبق أن كلمة (معنى) ومشتقاتها هي أكثر الكلمات استعمالا عند الجرجاني، بل إن معانيها أيضا أخذت دلالات متعددة إذا ما قورنت بالكلمات المرادفة الأخرى المستعملة في هذا العلم.

ومهما يكن فإن الجرجاني قد عرض في كتابه هذا كثيرا مما يتعلق بالبدال والمدلول مما عرضت إليه تواليف علم الدلالة حديثا.

والحمد لله رب العالمين

^١ دلائل الإعجاز، الجرجاني، مصدر سابق، ص ٢٨٤.

^٢ المصدر السابق، ص ٩٩.

^٣ المصدر السابق، ص ٢٩٤ - ٢٩٥.

المصادر و المراجع

- ١- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تحق إبراهيم الأبياري، دار الريان للتراث، د.ت.
- ٢- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحق د محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٩٩٥.
- ٣- الدلالة اللغوية عند العرب، د عبدالكريم مجاهد، دن، ١٩٨٥.
- ٤- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة الدكتور كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٥.
- ٥- علم الدلالة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة، ط ٤، ١٩٩٣.
- ٦- علم الدلالة - إطار جديد -، ق. ر. بالمر، ترجمة د صبري إبراهيم السيد، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٥.
- ٧- علم الدلالة (علم المعنى)، د محمد علي الخولي، دار الفلاح للنشر، صويلح - الأردن، ط ١، ٢٠٠١.
- ٨- علم الدلالة العربي، فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٨٥.
- ٩- القاموس المحيط، الفيروز أبادي، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٣.
- ١٠- كشاف اصطلاحات الفنون، محمد علي التهانوي، تحق د لطفي عبد البديع، بيروت، ١٩٧٥.
- ١١- لسان العرب، ابن منظور، بيروت، دار صادر، د.ت.
- ١٢- اللسانيات: المجال والوظيفة والمنهج، د سمير استيتية، عالم الكتب الحديث، ٢٠٠٥.
- ١٣- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة د عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ط ١، ١٩٨٧.
- ١٤- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحق أحمد خلف الله، القاهرة.د.ت.
- ١٥- مقابيس اللغة، ابن فارس، تحق عبد السلام هارون، القاهرة، ١٣٩٢ هـ.

